

## استعدادا للدخول الإقتصادي وسوق الشغل

# أربعة أسئلة عمر إيبورك خير بمرکز السياسات من أجل الجنوب الجديد



يستعرض الخبير الاقتصادي بمرکز السياسات من أجل الجنوب الجديد، وأستاذ المناهج الكمية والاقتصاد الاجتماعي بجامعة القاضي عياض بمرکز، السيد عمر إيبورك، في حوار مع وكالة المغرب العربي للأنباء رؤيته حول الوضع الراهن لسوق الشغل بالمغرب، وكذا الدور الذي يمكن أن تضطلع به مختلف التدابير الهادفة إلى الحفاظ على مناصب الشغل من خلال إعادة تكوين وتأهيل الشباب والفئات الشغلة.

### 1. كيف تقيّمون الوضع الراهن لسوق الشغل بالمغرب؟

سواء تعلق الأمر بالعرض أو الطلب، بالكم أو الجودة، بالأفراد أو المنظمات، بالرجال أو النساء، بالشباب أو البالغين، فإن التغييرات الناتجة عن ظهور الجائحة تطرح عدة أسئلة متعلقة بهيئته ومستقبل سوق الشغل، والتي نذكرها مخاوف وشكوك ووقائع، ولكنها بالتأكيد لا تفرض نفسها بنفس الحدة.

فمن حيث العرض أو الطلب في سوق الشغل، فقد فاقمت الجائحة الاختلالات القائمة منذ فترة طويلة على غرار البطالة، وعدم الاملاء، بما في ذلك الشغل الناقص، والعمل في القطاع غير المهيكل ومناصب الشغل الهشة، وخفض النمو على مستوى مناصب الشغل، والإحباط، وعدم النشاط، وولادة جيل من الشباب الضائع (بدون عمل، وبدون تعليم، وبدون تكوين مهني).

### 2. كيف يمكن إزاحة السوق بعد أزمة كوفيد-19؟

أود أن أؤكد، أولا، أن تأثير هذه الأزمة على النشاط هو متغير مستمر، بمعنى أنه يعتمد، من بين أمور أخرى، على مدة الصدمة التي لا تزال غير مؤكدة. كما أن كوفيد-19 - بعيد بالفعل كتابة مستقبل العلاقات (أي علاقات العمل) بطرق مختلفة، وتلك على غرار التأثير على السلوك الحالي والمستقبلي، والتأثير على سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي، من بين أمور أخرى، على التكاليف والشغل، والتأثير على أنماط التعاون بين المفاوضة وبينها، لا سيما في المراكزية في مكان العمل، والتأثير على ثقافة المفاوضات وعقلية المنظمات بشكل عام، وغير ذلك من الأمور.

### 3. ما هو دور برامج الشغل في تأهيل وإعادة التكوين المهني للشباب والعاملين النشطين، لا سيما في سياق الأزمة الصحية؟

من المرجح أن تستغرق الصدمة السلبية على سوق الشغل بعض الوقت قبل أن تنعكس. وهذا يعني أن سرعة النقاء لتناقص سوق الشغل إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 - قد تكون بطيئة، وهو ما من شأنه أن يعزز درجة خطورة بعض الظواهر مثل البطالة طويلة الأمد، وبطالة الإقصاء، والإدماج الأولي، والإحباط، وغيرها. وبالتالي، فقد تظهر على السطح قابلية التشغيل، وانخفاض قيمة رأس المال البشري، وتقدم الكفاءات، وغيرها من التحديات المتعلقة بجودة اليد العاملة.

من جهة أخرى، فإن التغييرات التي أحدثتها كوفيد-19 - سيكون لها لا محالة تداعيات على أنماط

التعاون بين المفاوضة وبينها، وكذلك على ملامحة كفاءات العمال. علاوة على ذلك، فإن تراجع زخم نموذج النمو القائم على الطلب الداخلي، لا سيما الاستثمارات العمومية وتركيز المبادلات التجارية يستدعي اليوم التنوع، والانتقال، والانفتاح، والإنتاجية/التنافسية، وهذا ما يضع الابتكار والمهنية وقابلية تأقلم اليد العاملة في صلب أي مشروع وأي محاولة لبناء نموذج تنموي جديد. وبالإضافة إلى هذه القضايا، ألفت جائحة كورونا الضوء على الحاجة إلى نموذج امان من يتكيف مع واقع مناصب الشغل بالمغرب والعصر المحوري لذلك هو نجاح التوازن العادل بين مرونة سوق لسوق الشغل وتكوين اليد العاملة، لا سيما خلال فظظور التخطع فئتي الحيايق، مما يستتبع من بين أمور أخرى، بالنقل وإعادة التكوين. وبالتالي، يمكن أن يضرع التاهيل وإعادة التكوين المهني للشباب والعاملين النشطين بدور محوري، وبعد تلك ستم دعوة البرامج النشطة للشغل لتجاوز مجالاتها المعتادة من حيث الأدوات والأهداف، وكذلك من حيث الحجم والنطاق.

### 4. ما هي الوسائل التي من شأنها تعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب المحرومين من التعليم والتكوين؟

أود أن أقول، أولا، إن ثقل هذه الفئة الديمغرافية،

وهي الشباب بشكل عام، وكذلك الحاجة إلى تحرير الإنسان، مقترنة بالفقير، والوقائع والانعكاسات، المرتبطة بضغط هذه الخبرات وضعت الشباب، وإدماجهم في صلب المناقشات الأكثر حيوية بين الخبراء الاقتصاديين والسياسيين والفلاسفة وعلماء الاجتماع منذ ستينيات القرن الماضي.

ومما يستدعي من هذه النقاشات هو أنه صحيح أن عبارة «إدماج الشباب تقطعي جوانب اقتصادية وغير اقتصادية، ولكنها تؤكد كذلك أن أكثر هذه الجوانب أهمية في بلدنا النامية هي: التعليم والتكوين، والإدماج المهني والولوج إلى الخدمات والخدمات المخصصة للشباب

قالتعليم والتكوين المهني يشكلان، اليوم، محورا مركزيا لسياسات الإدماج، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. ونحت تأثير توسع اقتصاد المعرفة، واستنادا إلى توصيات المؤسسات الوطنية والدولية، تحولا وتطورا بسرعة إلى أداة فعالة لمحاربة حالات الإقصاء، والتي تتجلى بشكل خاص في الحد من الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية المقدمة للشباب غير المؤهلين أو ذوي الكفاءات المتدنية، ومن المدهي أن تتمثل الوسيلة الأولى لتعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب المحرومين من التعليم والتكوين في توفير التعليم والتكوين، لا سيما من خلال تنفيذ برامج إعطائهم فرصة ثانية. ويمكن أن تعود هذه البرامج بفائدة كبيرة على الشباب الذين اهدروا فرصة تطوير رأسماليهم البشري فيما قبل أو خلال مرحلة المراهقة (البنك الدولي، 2006). ويتعلق الأمر أساسا ببرامج نحو الأمية، والتعليم، والتكوين، وإعادة التاهيل لفائدة خريجي مؤسسات التربية والتكوين، وعلى الرغم من حقيقة أن هذه البرامج قد لا تؤدي إلى مشاركة فعالة في سوق الشغل وفي الحياة المجتمعية إلا أنها مع ذلك تساهم في تعزيز عوامل إعادة التاهيل والإدماج. ويتعلق الأمر كذلك بتعزيز المحتوى التربوي من حيث الكفاءات وإعداد الشباب لسوق الشغل، وذلك مع مراعاة أنه إلى جانب تعليم أساسي ذي جودة، يجب أن توفر الأنظمة التعليمية فرصا للتعليم التقني والمهني، والتي تزود الشباب بالمهارات المطلوبة في سوق الشغل. ويمكننا التحدث، أيضا، عن المساعدة في البحث عن عمل لفائدة الشباب الذين لا يتوفرون على شغل أو تعليم أو تكوين، وذلك بهدف ربط الشباب الباحثين عن الشغل بشكل أفضل بالمشتغلين الذين يوفرون فرص الشغل. ومع ذلك، فإن برامج المساعدة في البحث عن عمل لا تكون فعالة إلا عند وجود مناصب شغل، ويتبقى قليلة الفائدة في سياق البطالة الكثيفة، وفي الختام، أود أن أذكر بضرورة التفكير في وسائل أخرى من أجل تعزيز الجانب غير الاقتصادي من الإدماج الاجتماعي، لا سيما دور المعلومات، فمن الضروري التعرف على هؤلاء الشباب، وكذلك توجيههم وتحسيسهم بالفرص المتاحة للاندماج الاجتماعي.